

هيئة التنسيق الوطنية في سوريا - المكتب التنفيذي - المنشورات

facebook.com/277350452384628/posts/376043392515333 

حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي

المكتب السياسي القومي

" توضيح لا بد منه "

تطالعنا وسائل الإعلام التقليدية والالكترونية بين حين وآخر بأراء وتعليقات ومواقف سياسية لشخصيات عرف عنها انتماؤها لحزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي .

إن حزبنا (كما سبق أن أوضح أكثر من مرة) يحترم حق الجميع بالعمل والنضال وفق ما يرونه مناسباً لهم . ويتفهم حق أي رقيق ، أو مناضل من الذين عرف عنهم انتماؤهم لفكر حزبنا ونهجه السياسي والعقائدي ، في سلوك الدرب الذي يريده . ولكننا نرى أن من حقنا توضيح موقفنا لأعضاء حزبنا واصدقائه والمتعاطفين معه ، تقاديا لأية تداخلات أو اختلاطات أو التباسات .

ولذلك نعلن أن حزب البعث الديمقراطي الاشتراكي العربي ليست له أية علاقة تنظيمية مع جهات وتشكيلات سياسية ظهرت على الساحة في العامين الماضيين (باستثناء هيئة التنسيق الوطنية) ، ولا يتحمل اية مسؤولية عن مواقفها مهما كانت مشاركة رفاقنا "السابقين" أو "المتريئين" فيها . ومع شديد حرصنا على إبقاء طرق التلاقي سالكة ومفتوحة مع جميع المناضلين ، وإيّا كانت مواقعهم ، لا بدّ أن نشير إلى أننا لا نتحمل أية مسؤولية عن مواقف الجهات المقصودة ، بغضّ النظر عن بعدنا أو قربنا منها واحتمالات – بل وامكانية – التشاور والتفاعل والتعاون والتحالف معها ، ومن هذه الجهات على سبيل المثال لا الحصر :

الكتلة الوطنية ، جبهة التغيير والتحرير ، حركة "معا" ، الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، التيار الديمقراطي العربي ، التحالف الديمقراطي السوري ... إلخ، مع التأكيد مرة أخرى على احترامنا وتقديرنا للجميع، وحرصنا على التعاون في كل ما يخدم قضية شعبنا في الحرية والكرامة والعدالة.

ونشير أيضاً إلى أنّ بعض الرفاق " المتريئين " أي الذين لم ينخرطوا في تنظيمات أخرى والذين لهم بعض الآراء والمواقف التي لا تتسجم مع خط الحزب وخياراته السياسية ، يحاولون فرض آرائهم هذه على الحزب كشرط لممارسة دورهم الحزبي الكامل .. لهؤلاء نقول: إنّ الخط السياسي الذي اعتمده حزبنا منذ بداية الإنتفاضة ، وخلال تصاعد الأزمة مستلهم من نهج وتجربة حزبنا منذ ارتداد حافظ الأسد عام ١٩٧٠ مروراً بمقررات المؤتمر القومي ١١ ودورات اجتماعات اللجنة المركزية القومية ، وقرارات ومواقف المكتب السياسي القومي المجسدة في بيانات الحزب وافتتاحيات جريدته المركزية السابقة " الديمقراطي " ، وارتكز على الوقوف ضدّ الاستبداد والفساد من جهة ، وضدّ العسكرة والتسلّح والتدخل الخارجي من جهة ثانية .. وقد أثبتت تطوّرات الأحداث صوابيته .. وفي الوقت نفسه ، نقول : إنّ حرية التعبير عن الآراء والأفكار تحت سقف الحزب وعلى أرضية الالتزام الحزبي مرحّب بها ، على أن نترك حسم كافة المسائل موضوع الخلاف إلى المؤتمر القومي ١٢ القادم هذا العام بوصفه المؤسسة الأعلى صاحبة الصلاحية في رسم سياسات الحزب المختلفة : سياسياً وفكرياً وتنظيمياً ...

أمّا الذين فصلوا من الحزب أو اعتبروا بحكم المستقلين وبقرار من اللجنة المركزية القومية منذ مايزيد عن ربع قرن ، فلا علاقة لهؤلاء بحزبنا على الإطلاق ، ولا يتحمل البعث الديمقراطي أية مسؤولية عن مواقفهم وممارساتهم السياسية ، ونخصّ بالذكر هنا الذين التحقوا بتشكيلات تتناقض سياساتها مع سياسة حزبنا كـ "المجلس الوطني" ، أو "الإئتلاف الوطني السوري" ...

ونعيد إلى الأذهان أن حزبنا ، ومنذ أواخر سبعينات القرن الماضي ساهم في تأسيس "التجمع الوطني الديمقراطي" وناضل في صفوفه حسب الامكانيات المتاحة ، وانخرط بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية في صفوف "هيئة التنسيق الوطنية" ملتزماً بنهجها السياسي ، حريصاً على المشاركة الفعالة في جميع نشاطاتها.

وأخيراً ، نلفت الانتباه إلى أنّ صفحة الحزب على "الفييس بوك" صفحة مفتوحة للجميع بمقدور أي شخص زيارتها والتعليق على المواضيع والمسائل المنشورة فيها ، كما يحقّ لأعضاء مجموعة الصفحة من رفاق ومناصرين ومتعاطفين النشر عليها ، ولذلك كلّه ، فإن ما تحتويه لا يعبر بالضرورة عن خطّ الحزب . والجهة الوحيدة صاحبة الحق بالتعبير عن مواقف البعث الديمقراطي هي

اللجنة المركزية القومية ومكتبها السياسي حصرأ.
المجد والخلود للشهداء .. الشفاء للجرحى .. الحرية لشعبنا.
المكتب السياسي القومي 2013 . 05 . 26